

قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ١٠ / ١ / ٢٠١٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بالشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٤٤) لسنة ١٩٩٣ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بالشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية برقم (٤٥٧).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ١٦ / ٤ / ٢٠١٤ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي إعتباراً من ١٦ / ٤ / ٢٠١٤.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٨٩٤) لسنة ٢٠١٤ بجلستها المنعقدة في ٤ / ١١ / ٢٠١٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٤ / ١٢ / ٢٥.

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل في لائحة (١٢) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة



مستلم

(٢٤) من الباب السادس (الجمعية العمومية) والمادة (٤٣) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٢) :

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالى :-

- (١) ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.
- (٢) ١٠% على الأكثر فى سندات قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.
- (٣) ٢٠% على الأكثر فى أسهم قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للاسهم.

(٤) ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار فى السندات والاسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

(٥) ١٠% على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق ويعد موافقة الهيئة.

(٦) ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الاجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٧) ١٠% على الأكثر فى استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التى أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.

الباب السادس : (الجمعية العمومية)

مادة (٢٤) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراجع لحسابات الصندوق ويجب أن يكون مراجع الحسابات من المقيدى بالسجل العام للمحاسبة والمراجعة.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٤٣) :

يؤدى الصندوق للهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع (واحد فى

مستلم

(الالف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة ووفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق فى موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق.

ثانياً : إضافة بند جديد (ج) للمادة (٤) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات) ومواد جديدة بأرقام (٦ مكرر) لذات الباب الثانى و(١٥ مكرر) للباب الرابع (النظام المالى للصندوق) و(٣٦ مكرر) للباب الثامن (التعديل على النظام الأساسى) نصها كالتالى:-
الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٤) : شروط العضوية :

يشترط فى العضو ما يلى :

(ج) يحظر على العامل المستقيل دون سن الستين وكذلك العامل بعد سن الستين إذا أعيد عمله بالجهة الاشتراك فى الصندوق مرة أخرى ويكون الاشتراك فى الصندوق لجميع العاملين لمرة واحدة فقط.

مادة (٦ مكرر) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايته شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفى حالة استعداده لسداد الاشتراكات المستحقة المتأخرة تحصل مضافاً إليها متوسط عائد الاستثمار المحقق على أموال الصندوق من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥ مكرر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه.
- ويجوز عند الحاجة صرف الاستحقاقات الخاصة بالأعضاء من أرصدة الجهة بحيث لا تضار ودائع واستثمارات الأعضاء ويتم عمل المقاصة لهذه المبالغ فى موعدها المحدد.

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسى)

مادة (٣٦ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.



ثالثاً : إلغاء البند (١) من المادة (٣٨) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته).

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف الإشارة اليه.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

